نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي
دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشّراته وتأثيراته
Towards a Conceptual Framework for Islamic Financial and Banking Inclusion
An Analytical Study of its Dimensions, Indicators and Impacts

أ. د. **عبد الحليم عمار غربي** – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،الرياض، السعودية
aagharbi@imamu.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2020/04/11 تاريخ القبول:2020/04/20 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز كفاءة الوصول إلى نظام مالي ومصرفي رسمي آمن وبأسعار معقولة في تحسين الحالة المعيشية للعملاء المستبعدين مالياً. كما تستخدم هذه الورقة نظرية I-SIP لوضع إطار مفاهيمي متكامل للمساعدة في معالجة الحواجز والقيود المفروضة على سياسات الشمول المالي، وتعرض المؤشرات المالية التي تغطّي ثلاثة أبعاد (الوصول، الاستخدام، الجودة) من مسوحات عالمية لقياس حجم الفجوة بين العرض والطّلب على المنتجات المالية والمصرفية الملائمة.

ختاماً؛ تقدِّم هذه الورقة مبادئ توجيهية للباحثين وصانعي السياسات لقياس مدى انتشار الخدمات المالية الإسلامية وتأثيرها في الأفراد والشركات والاقتصاد، وتحقيق التوازن بين الشمول والاستقرار والنزاهة والحماية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستبعاد المالي، الاستقرار المالي، النزاهة المالية، حماية المستهلك المالي.
تصنيف JEL: D18, G18, G2.

Abstract:

This paper aims to highlight the efficiency of access to a secure and affordable formal financial and banking system in improving the living conditions of financially excluded clients. This paper also uses the I-SIP theory to develop an integrated conceptual framework to help addressing barriers and constraints to financial inclusion policies, and presents financial indicators covering three dimensions (Access, Usage, Quality) from global surveys to measure the gap's size between supply and demand for appropriate financial and banking products.

Finally, the paper provides guidelines for researchers and policymakers to gauge the spread of Islamic financial services and its effects on individuals, firms, and the economy. Balancing inclusion, stability, integrity and protection.

Keywords: Financial Inclusion; Financial Exclusion; Financial Stability; Financial Integrity; Financial Consumer Protection.

JEL Classification: D18, G18, G2.

المؤلف المرسل: عبد الحليم عمار غربي ــ **الإيميل** aagharbi@imamu.edu.sa

1. مقدمة

يُعرّف مصطلح الشمول المالي والمصرفي على أساس كمّي بمقياس نسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية والمصرفية، ويشير إلى مدى إمكانية حصول المشروعات الصغيرة والأفراد من مختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية على خدمات المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية، ومدى الاستفادة منها بتكلفة معقولة. وفي حال عدم توافر تلك الخدمات؛ فإنه يتمّ اللّجوء إلى مصادر أخرى غير رسمية وغير موثوقة وغير خاضعة للإشراف أو الرقابة، وتعتمد أسعاراً مرتفعة بصورة مفرطة، وقد لا تكون ملائمة لاحتياجات مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية؛ ممّا يؤدي إلى عدم الاستفادة من الحماية القانونية والرقابية التي يحظى بها المتعاملون في أسواق التمويل الرسمية.

وتشير إحصاءات الشمول المالي العالمي إلى أن 2 مليار شخص و200 مليون مشروع صغير لا يزالون خارج المنظومة المالية الرسمية، والسّبب في ذلك ليس انعدام الطّلب على الخدمات والمنتجات المالية ولكن المشكلة تتمثّل في إخفاق جانب العرض؛ حيث إن القطاعات المالية الرسمية في الاقتصادات النامية تميل إلى تقديم خدماتها لأقلّية من السكان لا تتجاوز 30%، بينما تظلّ الغالبية العظمى 70% تعاني من الاستبعاد المالي والمصرفي. كما أن المؤسسات المالية والمصرفية لا تقوم بخدمة الفئات المستبعدة بصورة تماثل جودة وفعّالية الخدمات المقدّمة للفئات المستفيدة.

لقد التزمت العديد من المنظّمات الدولية بتعزيز الشمول المالي على المستوى العالمي، فالبنك الدولي وضع هدفين لتحقيقهما بحلول عام 2030: الحدّ من الفقر، وتعزيز الرّخاء المشترك، وفي الوقت نفسه استهدف تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام 2020. كما وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على جدول أعمال يشمل 17 من أهداف التنمية المستديمة التي تهدف إلى القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء والرفاهية وحماية البيئة... بحلول العام 2030.

واعترفت مجموعة دول العشرين بالشمول المالي والمصرفي كركيزة أساسية في جدول أعمال التنمية العالمية، كما قامت الهيئات العالمية المعنيّة بوضع المعايير (وبالتّحديد مجلس الاستقرار المالي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، واللجنة المعنيّة بالمدفوعات والبِنية التحتية للسوق، ومجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجمعية الدولية لضامني الودائع، والجمعية الدولية لمشرفي التأمين، والمنظمة الدولية لهيئات سوق المال)؛ بإعطاء أولوية للروابط بين الهدف العام للشمول المالي ونطاقات اختصاصاتها المتمثِّلة في ضمان الاستقرار المالي والنزاهة المالية وحماية المستهلك؛ حيث تُختصر الأهداف الأربعة للسياسات في صيغة *I-SIP Framework*.

مشكلة البحث

تجيء هذه الورقة البحثية لتثير التّساؤلين التّاليين:

–كيف يُسهم الشمول المالي والمصرفي الإسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ وهل يمكن

تطبيق نظام مالي يحسِّن من توسيع الشمول الآمن ويحقِّق التوازن بين أهداف السياسات الاقتصادية والمالية الأخرى: الاستقرار المالي، النزاهة المالية، الحماية المالية للعملاء؟

أهداف البحث

بناءً على الإشكالية السابقة، يمكن تحديد أهداف البحث على النّحو التالي:

–تحديد مفهوم واضح للشمول المالي والمصرفي، لتوجيه صانعي السياسات العامة وتجنُّب شمول غير مدروس، وصولاً إلى المنتجات التي تُصنّف كمنتجات شاملة؛

–اعتماد آلية موحّدة في قياس الشمول المالي والمصرفي، من خلال اتِّباع منهجية مشتركة بين صانعي السياسات العامة في تحديد طبيعة البيانات والمؤشِّرات الضرورية في جانبي العرض والطّلب، مع مراعاة تحديثها بصفة دورية لتقييم مدى التقدُّم في تحقيق الشمول؛

–دراسة نظرية ارتباط الشمول المالي والمصرفي بالأهداف الأخرى، من خلال مصفوفة *I-SIP Matrix*؛ لتمكين صانعي السياسات العامة من اتِّخاذ قرارات مناسبة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتجنُّب المفاضلات السلبية بين الأهداف وتحقيق أقصى قدرٍ ممكن من التآزر الإيجابي فيما بينها.

أهمية البحث

تتبيّن أهمية هذا الموضوع في النقاط الآتية:

–تزايد الاهتمام العالمي بقضايا الشمول/الاستبعاد المالي، فقد أصبح إيجاد نظام مالي أكثر شمولية له ما يبرِّره على مستويات متعدِّدة من منظور الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ حيث لا تحصل الفئات المستبعدة على الخدمات المالية والمصرفية الرسمية بسبب قصور في تطوير جانبي العرض و/أو الطّلب على هذه الخدمات؛

–تنوُّع مصادر البيانات المختلفة لقياس وتحليل الفجوات السلوكية والمعرفية والرقمية المرتبطة بالأنشطة المالية للقطاع العائلي وقطاع الأعمال الصغيرة؛ بما يؤدي إلى فهم أفضل وتقييم أحسن لمستوى الشمول المالي والمصرفي؛

–بروز تحدّيات إستراتيجية ومخاطر أمنية كبيرة تتعلّق بالتأخّر في تطبيق الشمول المالي والمصرفي؛ حيث وضعت العديد من الحكومات والجهات التنظيمية متطلّبات تنفيذ الإطار المتكامل للشمول الآمن *I-SIP Framework* كواحدة من الأولويات الرئيسة للسياسات الاقتصادية والمالية فيها، وخاصّة بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية.

فرضية البحث

في ضوء إشكالية البحث وأهدافه؛ سوف تعمل هذه الورقة على التأكُّد من صحّة الفرضية التالية:

–الوصول إلى قطاع مالي مستقر يتمتّع بقدر عالٍ من النزاهة ويهتمّ بحماية حقوق العملاء، يتطلّب تعظيم فرص التآزر وتقليل فرص المفاضلة بين أهداف *I-SIP* في السّعي لتحقيق الشمول المالي والمصرفي

الآمن.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهجين الوصفي والاستنباطي؛ بهدف تحديد معالم الإطار المفاهيمي المقترح للشمول المالي والمصرفي؛ وذلك من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات والتطبيقات ذات الصِّلة بالمشكلة موضوع الدراسة ثم تحليلها لاستخلاص النتائج والوصول إلى الاقتراحات.

وتتميّز هذه الورقة البحثية باستخدام وسائل الإيضاح المختلفة (جداول وأشكال بيانية)؛ حتى تؤدي دورها في عملية عرض المعلومات المطروحة.

خطة البحث

سوف نُبرز مفهوم شمولية الخدمات المالية والمصرفية الرسمية وأهمية تعميمها للجميع على نحوٍ مستديم ومسؤول؛ حيث ستعالج هذه الورقة البحثية المحاور التالية:

–أولاً: مفهوم الشمول المالي والمصرفي الإسلامي؛

–ثانياً: مؤشرات الشمول المالي والمصرفي الإسلامي؛

–ثالثاً: أهمية الشمول المالي والمصرفي الإسلامي.

وينتهي البحث بعرض أهمّ النّتائج والاقتراحات التي يمكن تقديمها لصنّاع القرارات والسياسات النقدية والمالية والاقتصادية.

2. مفهوم الشمول المالي والمصرفي الإسلامي

1.2 مفهوم الشمول المالي والألفاظ ذات العلاقة

جاء في اللسان العربي (مَجمَع اللغة العربية، 2004، الصفحات 494-495): شمَلَ يَشمُل، شَمْلاً وشُمولاً، فهو شامل، والمفعول مَشْمُول، فنقول: شَمَلَ الأمرُ القومَ: عَمَّهُم. واشْتمَلَ على كذا: احتَواهُ وتضمَّنَه. جاء في القرآن الكريم: ﴿**فَإِنْ كَانَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ**﴾ [النساء: 11]، ﴿**أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْثَيَيْنِ**﴾ [الأنعام: 144].

ويوجد أكثر من مصطلح متداخل مع "الشمول المالي" *Financial Inclusion*، و"الشمولية المالية" *Financial Inclusiveness*، فهناك مَن يُطلق عليه لفظ "الاشتمال المالي" أو "الإشراك المالي" أو "التعمّق المالي" أو "الإدراج المالي" أو "الاحتواء المالي" أو "التّضمين المالي" أو "الإدماج المالي" أو "الدّمج المالي" أو "تعميم الخدمات المالية" أو "تعميق الخدمات المالية" أو "التمويل الشامل" *Inclusive Finance* أو "الوصول إلى الخدمات المالية" أو "النّفاذ إلى التمويل" *Access to Finance*. ومهما تعدّدت الألفاظ المستخدَمة لهذا المصطلح؛ فالمعنى واحدٌ[1].

كما يُستخدم مصطلحا "الشمول المالي" و"الاستبعاد المالي" *Financial Exclusion* بالتبادل *Interchangeably* لتعريف مدى قدرة السكان على الوصول والتمتّع بالخدمات المالية؛ بحيث يشير

"الاستبعاد المالي" أو "الحرمان المالي" أو "الاستثناء المالي" أو "الإقصاء المالي" أو "التّهميش المالي" إلى العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع قيوداً فيما يتعلّق بالوصول *Access* إلى مصادر الخدمات المالية والتمكُّن من استخدامها *Usage* بصورة تلائم احتياجاتهم.

وذكرت إحدى الدراسات أن درجة "الشمول النقدي" تمثِّل عرض النقود بالمعنى الواسع منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ومعكوس هذه النسبة يُعطي سرعة دوران النقود، وكلّما زادت درجة الشمول النقدي؛ انخفضت سرعة دوران النقود، ولعلّ انخفاض الشمول النقدي وزيادة سرعة دوران النقود يعكس تضاؤل الوساطة المالية من خلال عدم مقدرة النظام المصرفي على استقطاب مزيد من المدّخرات (عبدالله، 2014، صفحة 18).

2.2 مفهوم الشمول المالي والمصرفي

1.2.2 مفهوم الشمول المالي من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية

هناك عديد من التعاريف الخاصّة بـ"الشمول المالي"، ولعلّ من أهمّها تعاريف مجموعة العشرين، ومنظمة التّعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وصندوق النقد العربي، واتحاد المصارف العربية:

عرّفت **مجموعة العشرين** *G20* ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي *(AFI)* الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافّة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمّشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم؛ بحيث تقدَّم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".

الشكل 1: أبعاد الشمول المالي

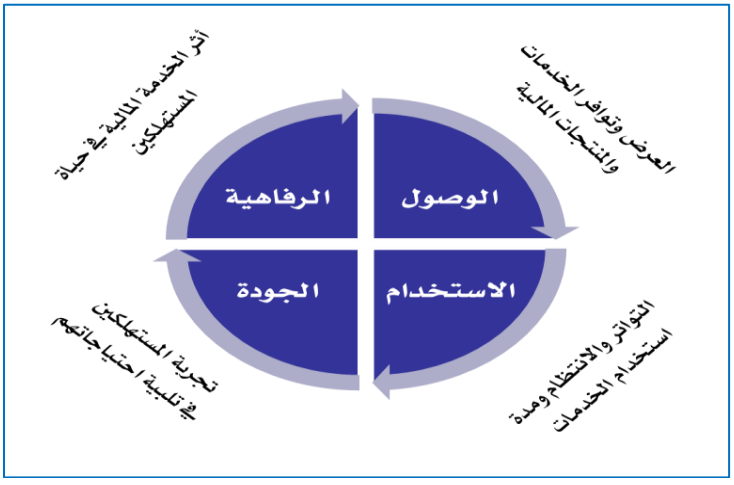

المصدر: ((AFI), Alliance for Financial Inclusion, February 2010, p. 5)

كما عرّفت كل من **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** *(OECD)* والشبكة الدولية للتثقيف المالي *(INFE)* المنبثقة عنها، الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتمّ من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي،

وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قِبل شرائح المجتمع المختلفة؛ وذلك من خلال تطبيق أساليب مبتكرة والتي تضمّ التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي" (OECD/INFE, 2013, p. 11).

جاء في تقرير **للبنك الدولي** أن "الشمول المالي، أو الوصول الواسع إلى الخدمات المالية يُعرّف على أنه غياب الحواجز السعرية أو غير السعرية في استخدام الخدمات المالية" (World Bank, 2008, p. 27). إنه يعترف بحقيقة أن الشمول المالي لا يتضمّن أن جميع الوحدات الأسرية والشركات يجب أن تكون قادرة على اقتراض مبالغ غير محدودة أو تحويل أموال عبر العالم مقابل رسم معيّن، ويؤكِّد على قضية الجدارة الائتمانية للعميل وأهميتها في قرار تزويده بالخدمات المالية.

كما يؤكِّد التقرير أيضاً على التمييز بين "إمكانية الوصول" و"استخدام" الخدمات المالية؛ لأن لذلك مضامين خاصّة بسياسة اتِّخاذ القرار؛ حيث يشير "الوصول" إلى عرض الخدمات، بينما يتحدّد "الاستخدام" حسب الطّلب والعرض معاً. ومن بين غير المستخدمين للخدمات المالية الرسمية، هناك حاجة للتمييز الواضح بين الاستبعاد الطوعي *Voluntary* وغير الطوعي *Involuntary*. والشمول المالي يعالج قضية "الاستبعاد غير الطوعي"؛ لأن هؤلاء هم الذين رغم حاجتهم إلى الخدمات المالية؛ فإنه لا تتوافر لديهم إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات.

الشكل 2: التمييز بين الاستخدام والوصول إلى الخدمات المالية

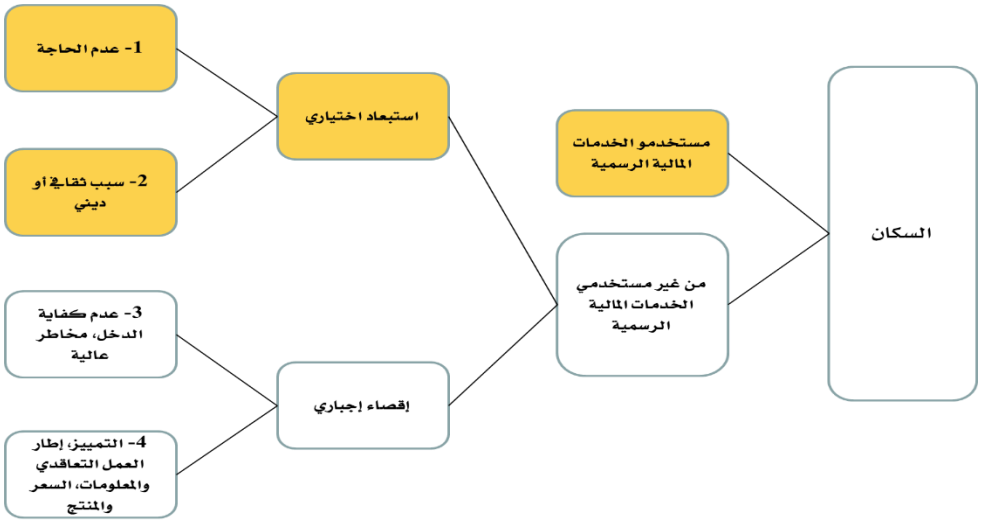

المصدر: (World Bank, 2008, p. 29)

وجاء في تقرير مشترك بين **مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي** أن التمويل الإسلامي عامل محفِّز محتمل لتحسين الوصول إلى النظام المالي الرسمي؛ ويمكن استخدامه بفعالية لمعالجة الشمول المالي على النحو التالي (World Bank and Islamic Development Bank Group, 2017, pp. 59-60):

–يتمثّل جوهر التمويل الإسلامي في تشجيع استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر التي تُعدّ

بديلاً عملياً وذا فاعلية للتمويل التقليدي القائم على الديون، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يتمّ فيها المشاركة في تحمُّل المخاطر والتمويل بضمان الأصول أن تقدِّم التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة والتأمين التكافلي لتعزيز فرص الحصول على التمويل؛

–يحتوي التمويل الاجتماعي الإسلامي على أدوات متميِّزة لإعادة توزيع الثروات في المجتمع مثل: الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تُحدث تكاملاً مع عقود تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع؛ ومن ثمّ تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛

–يوفِّر التمويل الإسلامي بديلاً جيِّداً أمام الشركات والأفراد الذين أحجموا عن استخدام الخدمات المالية التقليدية الرسمية لاعتبارات دينية أو أخلاقية أو مالية.

الشكل 3: ركائز الشمول المالي للتمويل الإسلامي

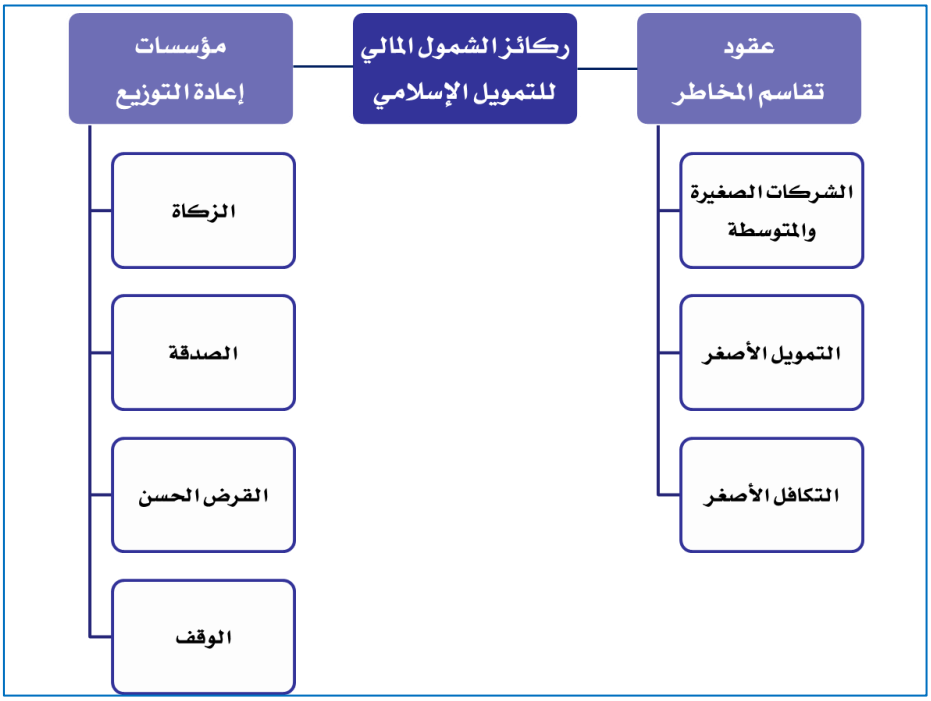

المصدر: (Malaysia International Islamic Financial Centre, 15 July 2015, p. 4)

وعرّفت **المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء** *CGAP*[2] الشمول المالي بأنه: "الحالة التي يُتاح فيها لجميع البالغين في سنّ العمل الوصول إلى خدمات التمويل والمدّخرات والمدفوعات والتأمين من مؤسسات رسمية لتقديم الخدمات المالية، وينطوي "الوصول المالي الفعّال" على تقديم الخدمات على نحو مريح ومسؤول بتكلفة ميسورة إلى العملاء مع استدامة عمل مؤسسات تقديم الخدمة المالية؛ بحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية بدلاً من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم، وينطوي مفهوم "التقديم المسؤول للخدمات" على سلوك مسؤول

في السوق من جانب مقدِّمي الخدمة المالية ورقابة فعّالة على الحماية المالية للعميل" (GPFI and CGAP, October 2011, p. 8).

ويُقصد بالشمول المالي من وجهة نظر **صندوق النقد العربي** "إتاحة واستخدام كافّة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدّفع والتّحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحدٍّ أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيّاً؛ ممّا يؤدّي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية" (صندوق النقد العربي، 2015أ، صفحة 1).

ومن وجهة نظر **اتحاد المصارف العربية** فإن الشمول المالي "مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والأفراد، خصوصاً شرائح الدّخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح. ويتطلّب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة" (إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، 2015، صفحة 24).

2.2.2 أبعاد وعناصر أساسية لفهم الشمول المالي والمصرفي

بناءً على ما سبق؛ يتبيّن أن مفهوم الشمول المالي له عدّة أبعاد، ويتضمّن العناصر المشتركة التالية:

–الوصول الواسع إلى الخدمات المالية والمصرفية؛

–نسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية والمصرفية؛

–يُقصد بالمؤسسات المالية الرسمية: البنوك ومكاتب البريد وشركات التمويل الصغير وجمعيات واتِّحادات الائتمان، وغيرها من المؤسسات المالية والمصرفية المرخّصة من قِبل السلطات الإشرافية؛

–تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمّن: الحسابات المصرفية، والمدّخرات، وتمويلات قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين، والمدفوعات، والتّحويلات المالية المحلية والدولية، وبرامج التّقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك وتعزيز القدرة المالية؛

–عدم وجود عوائق سعرية أو غير سعرية لاستخدام الخدمات والمنتجات المالية: التكلفة المنخفضة للخدمات المالية عامل مهمّ في تحفيز الطّبقات الفقيرة وأصحاب المشروعات الصغيرة للاندماج في النشاط الاقتصادي الرسمي ليصبحوا جزءاً منه (أبودية، 2016، صفحة 18)؛

–يتمّ تقسيم السوق إلى أربعة أقسام: (1) عملاء مُدرجين بالقطاع المالي الرسمي، (2) عملاء مُدرجين بالقطاع الرسمي ولكن لا يستخدمون الخدمة، (3) عملاء خارج نطاق خدمات القطاع المالي الرسمي، (4) عملاء لا يتعاملون مع القطاع المالي الرسمي نظراً لعدم قبولهم شروط التّعامل لأسباب أو أخرى *Self-Excluded* (صندوق النقد العربي، 2015أ، صفحة 22)؛

–ينحصر المستبعدون مالياً في الفئات التّالية: الفقراء، أصحاب المداخيل المنخفضة، سكان الأرياف، النِّساء، صغار السنّ والمسنّين (في مرحلة التقاعد)، أصحاب الإعاقات البدنية والعقلية، المشروعات الصغيرة؛

–إن تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثِّل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستديمة، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحدّ من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

3.2 لمحة تاريخية حول الاهتمام العالمي بموضوع الشمول المالي

1.3.2 الشمول المالي في سياق تاريخي

لم يكن الشمول المالي والمصرفي محلّ اهتمام الخبراء الاقتصاديّين والماليّين والمصرفيّين قبل أوائل الألفينيات (الألفية الثالثة)، ولكن هذا المصطلح اكتسب أهمية كبيرة بعد عام 2000؛ نتيجة لاستنتاجات حول الاستبعاد المالي والارتباط المباشر بالفقر.

ويُعتبر المختصّون في الجغرافيا الاقتصادية من أوائل الذين تداولوا مصطلح "الاستبعاد المالي"؛ حيث كان ذلك في أوائل التسعينيات من القرن العشرين الماضي، عندما حاولوا في بحوثهم دراسة الآثار الناجمة عن الانتشار الجغرافي (التواجد المكاني) لفروع البنوك في التجمّعات السكانية في المحيط الجغرافي الذي يتواجدون فيه (Leyshon, French, & Signoretta, 2008, pp. 447–465) (Pollard, 1996, pp. 1209-1232).

كما أشار عدد من التقارير إلى أن مفهوم الشمول المالي ليس بالأمر الجديد؛ حيث تتمتّع الأدوات المالية الإسلامية وأدوات التمويل الاجتماعي وإعادة توزيع الثروات بكونها ذات جذور تاريخية قوية؛ إذ طُبِّقت على مرّ التاريخ في العديد من المجتمعات الإسلامية المختلفة (KFH Research Limited, 2014) (Malaysia International Islamic Financial Centre, 16 July 2014, p. 1).

لقد كانت بداية الاهتمام بقضية الشمول المالي في عام 2002، عندما أقرّ رؤساء حكومات الدول المشاركين في المؤتمر الدولي للتمويل من أجل التنمية؛ بضرورة التغلُّب على كافّة أشكال العوائق التي تقف عقبة في سبيل تحقيق الشمول المالي (اتفاق مونتري *Monterrey Consensus*) (United Nations, 2003, p. 6).

إن المبادرات التالية قد جذبت التّركيز على موضوع الشمول المالي على المستوى العالمي (Rao, 2010, p. 21):

–تشكيل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء عام 1995 بمبادرة من البنك الدولي؛

–التحرّك من قِبل الأمم المتّحدة بإعلان عام 2005 "العام الدولي للتمويل الأصغر"، والمبادرة بعملية استشارية تتضمّن متّخذي قرارات على المستوى الدولي، وقادة قطاعات مالية؛ لاستكشاف السّبب وراء عدم تمكُّن أغلبية الأشخاص من ذوي الدّخل المنخفض والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من

الوصول إلى الخدمات المالية؛

–نشرُ الكتاب المعنون "بناء قطاعات مالية شاملة للتنمية" عام 2006 من قِبل الأمم المتّحدة، والمسمّى "الكتاب الأزرق" بسبب لون علم الأمم المتّحدة، وهو دليل إرشادي شامل لصانعي السياسات الباحثين عن بناء قطاعات مالية شاملة في بلدانهم.

2.3.2 الشمول المالي في ضوء الأزمة المالية العالمية

لقد دفعت الأزمة المالية العالمية عام 2007 إلى إعادة تقييم النظام المالي العالمي، وكان الهدف هو إيجاد نظام مالي عالمي يعزّز الثقة والنمو، وقد أدرك قادة مجموعة الـ 20 خلال عام 2009 أهمية الشمول المالي وقاموا بتأييده كدعامة أساسية في جدول أعمال التنمية العالمية؛ حيث شكّلت مجموعة خبراء *Financial Inclusion Experts Group (FIEG)* عملوا على إعداد المبادئ التسعة الرئيسة لشمول مالي مبتكر، وفي عام 2010 تمّ تأسيس برنامج الشراكة العالمية للشمول المالي[3] *(Global Partnership for Financial Inclusion GPFI)*؛ وذلك لوضع خطة عمل متعدِّدة السنوات لتطبيق الشمول المالي (Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI), March 2015).

كما تهتمّ سبع هيئات عالمية بشكل متزايد بوضع المعايير الدولية *(SSBs Standard Setting Bodies)*، وتتباين تركيبة هذه الهيئات ونطاق اختصاصاتها الأساسية ودرجة ارتباطها وأهميتها بالنسبة للشمول المالي؛ وذلك كما يلي (Financial Stability Board, IMF and World Bank, 20 October 2011) (Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI), March 2016) (CGAP, 2018) (Basel Committee on Banking Supervision, January 2015) (Financial Action Task Force, February 2013) (International Association of Deposit Insurers (IADI), June 2013):

–مجلس الاستقرار المالي *(FSB)*؛

–لجنة بازل للرقابة المصرفية *(BCBS)*؛

–لجنة المدفوعات والبِنية التحتية للسوق (اللجنة الدولية لنظم الدّفع والتسوية سابقاً) *(CPMI)*؛

–مجموعة العمل المالي لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب *(FATF)*؛

–الجمعية الدولية لضامني الودائع *(IADI)*؛

–الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين *(IAIS)*؛

–المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية *(IOSCO)*.

3.3.2 الشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية

بعد الأزمة المالية العالمية ازداد الاهتمام المحلي والإقليمي في تحقيق الشمول المالي والقدرة على الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع، وبالأخصّ الفئة المحرومة والمستهدفة من النظام المالي؛ وذلك على النّحو التالي:

–في عام 2011: عُقد منتدى السياسات العالمي في المكسيك، وتمّ تبنّي أعضاء التحالف من أجل

الشمول المالي لإعلان مايا *Maya Declaration* الذي يتضمّن التزام كل دولة بمعايير قابلة للقياس من أجل تطوير الشمول المالي ومراقبة تنفيذها سنويّاً؛

–في عام 2012: تمّ إنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المكوّن من المديرين والمسؤولين المعنيّين بقضايا الشمول المالي لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، بناءً على توصية من مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية؛

–في عام 2013: نظّم مجلس الخدمات المالية الإسلامية *IFSB* ندوة حول تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي، والتي استضافها بنك إندونيسيا المركزي (Islamic Financial Services Board, 2015)؛

–في عام 2016: قرّر مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بناءً على اقتراح من فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية اعتماد "اليوم العربي للشمول المالي" الموافق 27 أبريل من كل عام؛ بهدف الإسهام في زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلّباته في الدول العربية، وما يرتبط بذلك من قضايا وسياسات وبرامج؛ لتحقيق أهداف التنمية المستديمة 2030 *(SDGs)* (Arab Monetary Fund, 2017)؛

–في عام 2017: نظّم البنك الإسلامي للتنمية ندوة بشأن تعميم الخدمات المالية من خلال التمويل الإسلامي.

3. مؤشرات الشمول المالي والمصرفي الإسلامي

1.3 دراسة الوضع القائم للشمول المالي والمصرفي

1.1.3 خطوات بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي والمصرفي

يُعتبر قياس مستويات الشمول المالي وتحديد الفجوة لدى كلا طرفي القطاع المالي (في جانب العرض، وفي جانب الطّلب) من أهم خطوات بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي والمصرفي؛ بحيث يتمّ دراسة وتحليل الوضع القائم لعيّنة الدراسة المختارة لتحديد الفجوة ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية بما يشمل ذلك مستويات الوعي والثقافة المالية؛ وذلك لتحديد أهداف الإستراتيجية قصيرة الأجل وطويلة الأجل وأولوياتها وتوفير الأساس اللازم لقياس الإنجاز في تحقيق الأهداف.

ويمكن تقييم الوضع القائم لتحديد مدى الشمول المالي في الاقتصاد الوطني باستخدام الطرق التالية (صندوق النقد العربي، 2015ب، صفحة 17):

–مسح ميداني شامل على المستوى الوطني؛

–مسح متخصِّص لعملاء الخدمات المالية ودراسة السوق؛

–استطلاعات الرأي؛

–دراسة نوعية شكاوى العملاء المتعلِّقة بالمؤسسات المالية؛

–مسوحات لسوق رأس المال لقياس عمق السوق وأنواع الأدوات والمنتجات المالية المتعامل بها

وحجم الاستخدام؛

–دراسة المؤشرات المالية والاقتصادية ذات العلاقة بالشمول المالي والمصرفي.

الشكل 4: العناصر الرئيسة لإستراتيجية الشمول المالي والمصرفي

المصدر: (برنيه، 2012، صفحة 46)

2.1.3 مصفوفة خصائص النظام المالي والمصرفي

ترتبط خصائص النظام المالي (المؤسسات المالية، والأسواق المالية) في أيّ اقتصاد تبعاً لمنهجية البنك الدولي بأربعة أبعاد رئيسة؛ تُعرف بمصفوفة خصائص النظام المالي (4×2) *Matrix of the Characteristics of Financial Systems*، وتشمل العمق المالي، والشمول المالي، والكفاءة المالية، والاستقرار المالي. ويُقاس كل بُعد من هذه الأبعاد الأربعة لكل من المؤسسات المالية والأسواق المالية على حدة من خلال مجموعة من المؤشرات الرئيسة[4]، كما هي موضّحة في الجدول التالي:

الجدول 1: مصفوفة خصائص النظام المالي والمصرفي (4×2)

الأبعاد	المؤسسات المالية	الأسواق المالية
العمق المالي	التمويل الممنوح للقطاع الخاص/الناتج المحلي الإجمالي	رسملة السوق (القيمة السوقية)= (القيمة السوقية للأسهم المدرجة + أوراق الدين المحلية الخاصّة)/الناتج المحلي الإجمالي
النفاذ للخدمات المالية	عدد حسابات المودعين في البنوك لكل ألف من الأفراد البالغين	نسبة رسملة السوق (باستثناء أكبر عشر شركات في السوق) إلى قيمة السوق
الكفاءة المالية	الرّبحية (العائد على الأصول، العائد على الأسهم)	معدل الدوران = قيمة الأسهم المتداولة/قيمة السوق
الاستقرار المالي	نسبة كفاية رأس المال (نسبة رأس المال التنظيمي	مؤشر استقرار عوائد السوق (الانحراف المعياري

الأبعاد	المؤسسات المالية	الأسواق المالية
	إلى الأصول المرجّحة بالمخاطر)	للرقم القياسي لأسعار الأسهم على مدى 360 يوماً)

المصدر: راجع: (World Bank, 2013, p. 23)

إن هذه الأبعاد الأربعة مستمدّة من خلال التجارب الدولية التي تشير إلى أن الأزمات المالية لا تنجم عن عدم الاستقرار المالي فقط؛ وإنما قد تنجم أيضاً (كما في بعض الاقتصادات) نتيجة تغيُّرات مهمّة على مستوى العمق المالي، والشمول المالي والصعوبات والعراقيل التي يواجهها الأفراد والشركات في الوصول إلى الخدمات المالية.

3.1.3 تحليل مسبِّبات الاستبعاد المالي والمصرفي

إن أبعاد الحرمان المالي متعدِّدة، ويكون هناك نوع من التّداخل فيما بينها في بعض الأحيان. يمكن أن تُصبح هذه الأبعاد على النّحو الموضّح في الجدول التالي:

الجدول 2: أبعاد الاستبعاد المالي والمصرفي

الأبعاد	تحديد الفئات التي تعاني من الاستبعاد المالي والمصرفي
البعد الخاص بالنطاق	يتمكّن الفرد/الشركة من الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي توفّرها المصادر الرسمية وشبه الرسمية فقط. فقد يتمكّن بعض الأفراد/الشركات من الحصول على تسهيلات في الإيداع، ولكن لا يمكنهم الحصول على تسهيلات ائتمانية أو منتجات تأمينية.
البعد المؤسّسي	قد يمكن لبعض الأفراد/الشركات الحصول على خدمات تقدِّمها مؤسسات شبه رسمية، ولكن لا يمكنهم الحصول على الخدمات التي توفِّرها المؤسسات المصرفية الرئيسة السّائدة. أو قد يتمكّن بعضهم من الحصول على الخدمات التي تقدِّمها المؤسسات المصرفية المملوكة للدولة فقط.
البعد الكمّي	قد يتمكّن فرد/شركة ما من الحصول على قدرٍ ضئيلٍ من التمويل المحدّد سلفاً فحسب؛ ممّا لا يفي بطلبه بالكامل.
البعد السّعري	قد يتمكّن فرد/شركة ما من الحصول على التمويل، ولكن ليس بسعر تنافسي.
البعد الخاص بالنّوعية	يحصل فرد/شركة ما على نوعية متواضعة من المنتجات والخدمات فقط.
البعد الخاص بالنّوع	قد يحصل الرجال فقط على الخدمات، بينما لا تحصل عليها النساء.
البعد العُمري	قد لا يحصل الشباب وكبار السنّ على الخدمات، بينما يحصل عليها آخرون.
أبعاد أخرى	قد تحصل بعض الجماعات المهنية أو العرقية والأشخاص المتعلّمين فقط على الخدمات.

المصدر: (نورين، 2015، صفحة 8)

ويوجد نوعان من الأسباب التي تتعلّق بالاستبعاد المالي؛ منها أسباب تتعلّق بجانب العرض وأسباب تتعلّق بجانب الطّلب. وفيما يلي شرحٌ موجزٌ لهذه الأسباب (نورين، 2015، صفحة 9):

-**جانب العرض**: يُشار إلى الأسباب المتعلِّقة بجانب العرض بفشل وإخفاق السوق، وتتمثّل في الآتي:

• ترى المؤسسات المالية التّابعة للقطاع الخاص أن التعامل مع الفقراء والشرائح من ذوي الدّخل المنخفض (في الجزء الأسفل من السوق) يحقّق لها أرباحاً متدنّية؛ في حين أن تعاملها مع العملاء الأغنياء من ذوي الدخل المرتفع (في الجزء الأعلى من السوق) يحقّق لها أرباحاً مرتفعة. لذلك فضّلت المؤسسات المالية الخاصّة التعامل مع الأغنياء (ذوي الملاءة المالية) وجعلت الفقراء خارج إطار أولوياتها؛

• عدم وجود مؤسسات مالية رسمية بالقرب من العملاء الفقراء ذوي الدّخل المنخفض في المناطق الريفية النائية؛ حيث لا تتوافر التسهيلات المالية على مسافة معقولة؛ ممّا يضطرّهم إلى اللّجوء للمصادر غير الرّسمية؛

• في الحالات التي تُتاح فيها الفرصة للفقراء ذوي الدّخل المنخفض إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية؛ فإن الخدمات والمنتجات التي تقدِّمها المؤسسات لا تتلاءم مع متطلّبات خدمة العملاء من ذوي الدّخل المنخفض (التكلفة، شروط التمويل وإجراءات السّداد، استخدامات مبلغ التمويل)؛ ومن ثمّ لا يستطيع هؤلاء العملاء الاستفادة من هذه الخدمات والمنتجات؛

• إخفاقات السوق والحكومة في توصيل الخدمات المالية للفقراء وذوي الدّخل المنخفض سواء من خلال المؤسسات التابعة لها (البنوك الريفية أو المحلية)، أو من خلال إصدار الأنظمة والقوانين والسياسات التي تيسِّر إمكانية حصول هذه الشّريحة من العملاء على الخدمات المالية الرّسمية من المؤسسات المالية التّابعة للقطاع الخاص.

–**جانب الطّلب**: يُشار إلى الأسباب المتعلِّقة بجانب الطّلب بفشل وإخفاق في جانب السكان والأفراد، وتتمثّل في الآتي:

• الأمّية المالية وعدم المعرفة بوجود خدمات مالية أو مؤسسات مالية يمكنها أن تقدِّم خدمات تلبّي احتياجاتهم؛

• عدم المقدرة للوصول إلى المؤسسات المالية؛ وذلك لصعوبات قد تتعلّق بالبُعد المكاني وعدم وجود وسيلة مناسبة للوصول؛

• غالباً ما يكون السكان المحرومون غير نشطين اقتصادياً؛ ومن ثمّ ضَعف الرّغبة في الدّخول لدورة الإنتاج؛

• يلجأ بعض العملاء إلى طلب الخدمات من القنوات غير الرّسمية لاعتقادهم بوجود فوائد أكثر من حيث التكاليف أو سبل الراحة أو الثقة أو الروابط الثقافية، وفي الغالب يُنظر إلى الخدمات غير الرسمية على أنها تتطلّب مستندات أقلّ، وأكثر راحة من حيث التواجد؛ بل أكثر ترحيباً بهذا القطاع من العملاء.

2.3 مصادر بيانات الشمول المالي والمصرفي

يوفّر جمع البيانات وإجراء التحليلات والاستقصاءات، الفرصة للتعرُّف على أوضاع الوصول

للتمويل وجوانب النقص أو الضّعف فيها. وتمثِّل هذه المسوحات الميدانية التشخيصية الخطوة الأولى لبناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي. ويتعيّن أن يكون جمع البيانات والقيام بالتحليلات عملية مستمرة لمتابعة تطوّر المؤشرات. وبناءً على ذلك، يتمّ تحديد حجم الفجوة بين الوضع الراهن والوضع المستهدف.

ويوجد تنوّع في مصادر البيانات المتوافرة لقياس جودة الخدمات المالية الرسمية وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها. ورغم أن وفرة البيانات لقياس مدى التقدّم في الشمول المالي تُعدّ ميزة في حدّ ذاتها؛ إلا أن كلاً من هذه المصادر يتعامل مع البيانات بطريقة مختلفة؛ ممّا يؤدِّي إلى فجوات مختلفة. فتبعاً لمصدر البيانات المستخدَم، يمكن الوصول إلى استنتاجات مختلفة حول الشمول المالي.

يعتمد الباحثون وصنّاع القرار بصفة رئيسة على مؤشِّرات مستقاة من ثلاثة مصادر عالمية؛ لقياس مدى انتشار الخدمات المالية وتأثيرها في الأفراد والشركات والاقتصاد، وهي على النّحو التالي (Barajas, Čihák, & Sahay, 2017, p. 35):

1.2.3 مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي *Financial Access Survey*

يستند إلى البيانات التي جمعتها البنوك المركزية سنويّاً منذ عام 2004 من مقدِّمي الخدمات المالية في 189 بلداً. ويُظهِر المسح توسُّعاً كبيراً في الشمول المالي على مدى عقد زمني. فعالميّاً، زاد عدد الحسابات المصرفية لكل 1.000 من البالغين من 180 إلى 654 بين عامي 2004 و2014، في حين زاد عدد فروع البنوك لكل 100.000 من البالغين من 11 إلى 16. وهناك اختلافات كبيرة عبر البلدان والمناطق؛ ففي عام 2014، كان هناك 1.081 حساباً لكل 1.000 من البالغين في الاقتصادات ذات الدّخل المرتفع، وذلك مقابل 88 في الاقتصادات ذات الدّخل المنخفض. وفي الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، تراوحت فروع البنوك لكل 100.000 من البالغين بين 978 في أوربا وآسيا الوسطى و158 في إفريقيا جنوب الصحراء.

2.2.3 قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي *Global Findex*

يتمّ إعدادها كل ثلاث سنوات من مسح عالمي لإمكانية حصول الأفراد على الخدمات المالية واستخدامها. وقد بدأت في عام 2011، وعلى الرّغم من إجراء مسحين فقط حتى الآن؛ فإن مؤشِّراتها التي تزيد على 800 -والمصنّفة حسب العمر والنّوع ومستوى الدّخل- توفِّر تفاصيل مفيدة. وتُشير تقديرات مؤشر الشمول المالي إلى أنه في عام 2014 كان 2 مليار من البالغين، أو ما يقرب من 40% من السكان البالغين في جميع أنحاء العالم، لا يتعاملون مع البنوك *Unbanked*؛ بمعنى أنه ليس لديهم حساب مع مؤسسة مالية رسمية. ويختلف المستوى من أقلّ من 10% في الاقتصادات ذات الدّخل المرتفع إلى 86% في الاقتصادات ذات الدّخل المنخفض. ويُظهِر المسح أيضاً فرصاً لزيادة استخدام الخدمات المالية من جانب المتعاملين مع مؤسسة مصرفية. ويستخدم 75% من أصحاب الحسابات فقط حسابهم للادخار، أو إجراء

3 سحوبات شهريّاً على الأقلّ، أو لسداد أو تلقّي مدفوعات إلكترونية. كذلك يُظهِر المسح أنه على الرغم من زيادة إمكانية الوصول إلى واستخدام الخدمات المالية الرسمية من جانب النساء؛ فإن مستوى الشمول المالي للنساء يقلّ بنسبة 7% تقريباً عن الرجال.

3.2.3 مسح المشاريع الذي يجريه البنك الدولي *The World Bank Enterprise Survey*

يجمع بشكل غير منتظم بيانات عن استخدام الشركات للخدمات المالية منذ عام 2002. في عام 2014، أفاد 36% من الشركات في جميع أنحاء العالم أن نقص فرص الحصول على التمويل كان عائقاً كبيراً أمام توسّعها، مقابل 3% في الاقتصادات ذات الدّخل المرتفع و42% في الاقتصادات ذات الدّخل المنخفض. وبين الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، أفاد 21% من الشركات في منطقة شرق آسيا والباسيفيكي بأنها مقيّدة، مقابل 37% في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وتستند مصادر بيانات الشمول المالي إلى فئتين متميّزتين من مجموعات البيانات، وهي بيانات جانب العرض (التي يبلّغ عنها مقدِّمو الخدمات المالية)، وبيانات جانب الطّلب (التي يتمّ جمعها من خلال دراسات السوق)، ولا شك في أن مجموعات البيانات المختلفة (إلياس، 2015، الصفحات 12-13) ,(Nielsen 2014) تسمح بفهم أفضل للشمول المالي والمصرفي[5].

والجدول التالي يقارن بين المصدر العالمي الرئيس للبيانات من جانب الطّلب وجانب العرض:

الجدول 3: قواعد البيانات العالمية للشمول المالي

عنصر المقارنة	بيانات جانب الطّلب	بيانات جانب العرض
قاعدة البيانات	*Global Findex - Global Financial Inclusion Database*	*IMF FAS - Financial Access Survey*
الهيئة المشرفة	البنك الدولي	صندوق النقد الدولي
منهجية المسح	قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي، التي يتمّ جمعها من الأفراد (المستخدمين النهائيين للخدمات المالية فوق سن 15 عاماً) من خلال المسح	مسح الوصول المالي، قاعدة البيانات التي يتمّ جمعها من مقدِّمي الخدمات المالية
مصدر المعلومات	الأفراد	إبلاغ السلطات الوطنية (بنوك مركزية، وزارات معنيّة) أو استبانات مرسلة لمقدِّمي الخدمات المالية
حجم العيِّنة	1.000 +	-
مستوى التطبيق	وطني	وطني
النشأة	2011	2004
التواتر/التكرار	3 سنوات (2011، 2014، 2017...)	سنويّاً منذ 2010

عنصر المقارنة	بيانات جانب الطّلب	بيانات جانب العرض
عدد المؤشرات	800	150
نطاق التغطية	148 دولة	189 دولة
المزايا	• توفير بيانات قابلة للمقارنة دولياً؛ • توفير معلومات عن سلوك المستخدمين المالي، مثل: الغرض من الخدمات المالية المستخدَمة، استخدام الخدمات غير الرسمية، عوائق الحصول على الخدمات المالية...	• توفير بيانات قابلة للمقارنة دولياً؛ • تزويد واضعي السياسات والباحثين ببيانات جغرافية وسكانية سنوية.
العيوب	لا توفِّر معلومات لكل المنطقة داخل الدولة (المستوى دون الوطني)	لا يمثِّل المستوى دون الوطني

3.3 مؤشرات قياس الشمول المالي والمصرفي

توضِّح مؤشرات قياس الشمول المالي إلى أيّ مدى أن القطاع المالي في الاقتصاد المعني يتمتّع بالنشاط والحيويّة، وإلى أيّ مدى أنه محصّن ضدّ أيّ شكل من أشكال التحيُّز لصالح (أو التمييز ضدّ) أيّ فئة من فئات المجتمع. ويمكن تقسيم هذه المؤشِّرات إلى مجموعتين (الليثي، 2015، الصفحات 6-8) (Sarma, June 2008, pp. 3-8) (Demirguc-Kunt & Klapper, 2012):

1.3.3 المؤشِّرات التي تشخِّص الحالة العامّة للقطاع المالي

توجد في هذا الخصوص ثلاثة مؤشِّرات رئيسة يتمّ استخدامها لتشخيص حالة القطاع المالي من زاوية الشمول المالي والمصرفي. وتُعتبر هذه المؤشِّرات الثلاثة من نمط المؤشِّرات التقليدية والبسيطة؛ لأنها تستند في عملية حسابها إلى المجاميع *Aggregates* النقدية والائتمانية على المستوى الكلي للاقتصاد *Macro-Level*. وتتمثّل هذه المؤشِّرات في الآتي:

–**مؤشِّر العمق المالي *Financial Depth Indicator***: يقيس هذا المؤشِّر مدى ارتفاع نسبة التعامل بالنقد *Monetization Rate* في الاقتصاد، باعتبار أن النقود تُستخدم في سداد الالتزامات المالية وفي تكوين رصيد من المدّخرات وفي الصّرف على متطلّبات الاستثمار. ويتمّ قياس ذلك عن طريق معرفة نسبة عرض النقود بالمفهوم الضيّق M_1، وكذلك عرض النقود بالمفهوم الواسع M_2 إلى الناتج المحلي الإجمالي *GDP*[6]. فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يستطيع أن يحقِّق أعلى نسبة ممكنة من استخدامات النقد بكافّة أشكاله وأنواعه لتحقيق الناتج المحلي الإجمالي؛

–**مؤشِّر الوصول المالي *Financial Access Indicator***: يقيس هذا المؤشِّر مدى مقدرة القطاع المالي على اختراق المستفيدين (العملاء)؛ وذلك من خلال تيسير الوصول السّلس لكافة أفراد المجتمع إلى كل الخدمات والمنتجات التي يتيحها القطاع المالي. ويتمّ التوصُّل إلى ذلك عن طريق معرفة عدد الفروع المصرفية أو عدد أجهزة الصرّاف الآلي لكل 100.000 شخص من السكان[7]. فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يجعل الوصول إلى خدماته المالية ميسّراً لأكبر عدد ممكن من السكان؛

–**مؤشِّر الاستخدام المالي *Financial Usage Indicator***: يقيس هذا المؤشِّر مدى قدرة أفراد المجتمع على استغلال واستخدام الخدمات والمنتجات التي أصبحت بالفعل متاحة لهم من قِبل القطاع المالي؛ وذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم التمويل المصرفي منسوباً إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي. فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يتحقّق فيه أقصى مدى ممكن من حيث استغلال أفراد المجتمع لخدماته المالية.

2.3.3 المؤشِّرات التي تشخِّص حالة القطاع المالي من منظور العدالة في التوزيع

تركِّز هذه المجموعة من المؤشِّرات على تشخيص حالة القطاع المالي من خلال معرفة إلى أيّ مدى تستفيد الفئات المختلفة بالمجتمع من الخدمات المالية المتاحة. ولذلك، عادة ما يتمّ الوصول لهذه المؤشِّرات من خلال آلية المسوحات الميدانية، والتي تُستخدم فيها التصنيفات التالية:

–**حسب النوع**: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من الذكور، مقارنة بنسبة المستفيدات من الخدمات المالية من الإناث؛

–**حسب الفئات العمرية**: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة، مقارنة بنسبة المستفيدين من الفئة العمرية من 25 إلى 64 سنة؛

–**حسب مستوى الدخل**: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من شريحة الأعلى دخلاً (60% من السكان البالغين)، مقارنة بنسبة المستفيدين من شريحة الأقلّ دخلاً (40% من السكان البالغين)؛

–**حسب موقع أو مكان الإقامة**: نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من سكان الريف، مقارنة بنسبة المستفيدين من سكان المدن.

وتمتدّ سلسلة هذه المجموعة من المؤشِّرات –متى ما سمح توافر البيانات والمعلومات بإمكانية استخدامها- لتشمل العديد من التصنيفات الأخرى، مثل: الحالة التعليمية، والانتماء المهني أو الوظيفي أو الانتماء لمجموعات إثنية أو عرقية معيّنة، أو الحالة الصحية (كالإعاقة البدنية أو الإعاقة الذهنية) وغيرها من التصنيفات.

3.3.3 المؤشرات الأساسية لمجموعة دول العشرين

من أهمّ المؤشِّرات والتحليلات الأساسية التي يمكن النظر فيها، بالاستناد إلى توصيات مجموعة العشرين، احتساب النِّسب التالية:

–نسبة الأفراد البالغين الذين يتوافر لديهم حسابات مصرفية إلى إجمالي الأفراد البالغين (ويمكن توزيعهم وفقاً للفئات العمرية أو نوع المؤسسات المالية أو الجنس)؛

–نسبة الأفراد البالغين الحاصلين على تمويلات مصرفية إلى إجمالي الأفراد البالغين (ويمكن توزيعهم وفقاً للفئات العمرية أو نوع المؤسسات المالية أو الجنس)؛

–نسبة الشركات أو مؤسسات الأعمال التي يتوافر لديها حسابات مصرفية إلى إجمالي مؤسسات

الأعمال (ويمكن توزيعها وفقاً لنوع هذه الشركات أو المؤسسات)؛

–نسبة الشركات أو مؤسسات الأعمال الحاصلة على تمويلات مصرفية وخاصة فيما يتعلّق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى إجمالي شركات ومؤسسات الأعمال (ويمكن توزيعها وفقاً لنوع مؤسسات الأعمال أو نوع المؤسسات المالية)؛

–عدد تمويلات المؤسسات المالية لكل 100.000 نسمة من السكان؛

–عدد نقاط الوصول (فروع ومكاتب البنوك، مؤسسات التمويل، الصرّافين، الصرّافات الآلية، نقاط البيع، فروع ومكاتب شركات التأمين، شركات الوساطة المالية، شركات التأجير التمويلي، المؤسسات المالية الأخرى...)؛

–عدد المواطنين البالغين من حملة وثائق التأمين لكل 1.000 مواطن بالغ، مقسّمة إلى تأمين على الحياة وتأمينات أخرى؛

–عدد المنتفعين من خدمات التأجير التمويلي بشقّيه التشغيلي والمنتهي بالتمليك؛

–عدد المتعاملين في السوق المالية على مستوى الجنس خلال فترة زمنية محدّدة وحجم التعامل.

ويمكن فهم مؤشرات القياس السّابقة على النّحو التالي:

–مؤشّرات تقيس استفادة الأفراد من الخدمات المالية والمصرفية؛

–مؤشّرات تقيس استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الخدمات المالية والمصرفية؛

–مؤشّرات تقيس وصول كافّة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية والمصرفية.

والجدول اللّاحق يصنّف أهم مؤشّرات الشمول المالي وفق المعايير الدولية:

الجدول 4: المؤشرات الأساسية للشمول المالي (مجموعة العشرين G20)

م	الصنف	المؤشر	المصدر
1	**حسابات الإيداع (الأفراد)**	% من البالغين الذين يحتفظون بحساب في مؤسسة مالية رسمية	قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي *Global Findex*
		عدد المودعين لكل 1.000 من البالغين (أو) عدد حسابات الودائع لكل 1.000 من البالغين	مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية *IMF FAS*
2	**حسابات التمويل (الأفراد)**	% من البالغين الحاصلين على تمويل واحد على الأقلّ غير مسدّد من مؤسسة مالية رسمية	قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي *Global Findex*
		عدد المتموّلين لكل 1.000 من البالغين (أو) عدد التمويلات لكل 1.000 من البالغين	مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية *IMF FAS*
3	**حسابات الإيداع (الشركات)**	% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تحتفظ بحساب لدى مؤسسة مالية رسمية	مسح المشاريع *WBG*

م	الصنف	المؤشر	المصدر
			Enterprise Survey
		عدد حسابات الإيداع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة/إجمالي عدد الشركات	مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية *IMF FAS*
4	**حسابات التمويل (الشركات)**	% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحاصلين على تمويل واحد على الأقلّ غير مسدّد من مؤسسة مالية رسمية	مسح المشاريع *WBG* *Enterprise Survey*
		عدد التمويلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة غير المسدّدة/إجمالي عدد التمويلات القائمة	مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية *IMF FAS*
5	**نقاط الخدمة**	عدد الفروع/أجهزة الصرّاف/نقاط البيع لكل 100.000 من السكان البالغين	مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية *IMF FAS*
6	**جودة الخدمة**	الوصول غير المقيّد لاستخدام المنتجات المالية والمصرفية	قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي *Global Findex*

المصدر: راجع: (Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI), 2016a)

لقد اعتمدت مجموعة دول العشرين *(G20)* مؤشّرات لقياس الشمول المالي من ثلاثة أبعاد هي:

- الحصول على الخدمات المالية؛
- استخدام الخدمات المالية؛
- جودة الخدمات المالية.

ويتمّ قياس الشمول المالي من حيث إتاحة الخدمات المالية بما يمثِّل جانب العرض، واستخدامها وهو جانب الطّلب، وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطّلب.

الشكل 5: أبعاد قياس الشمول المالي

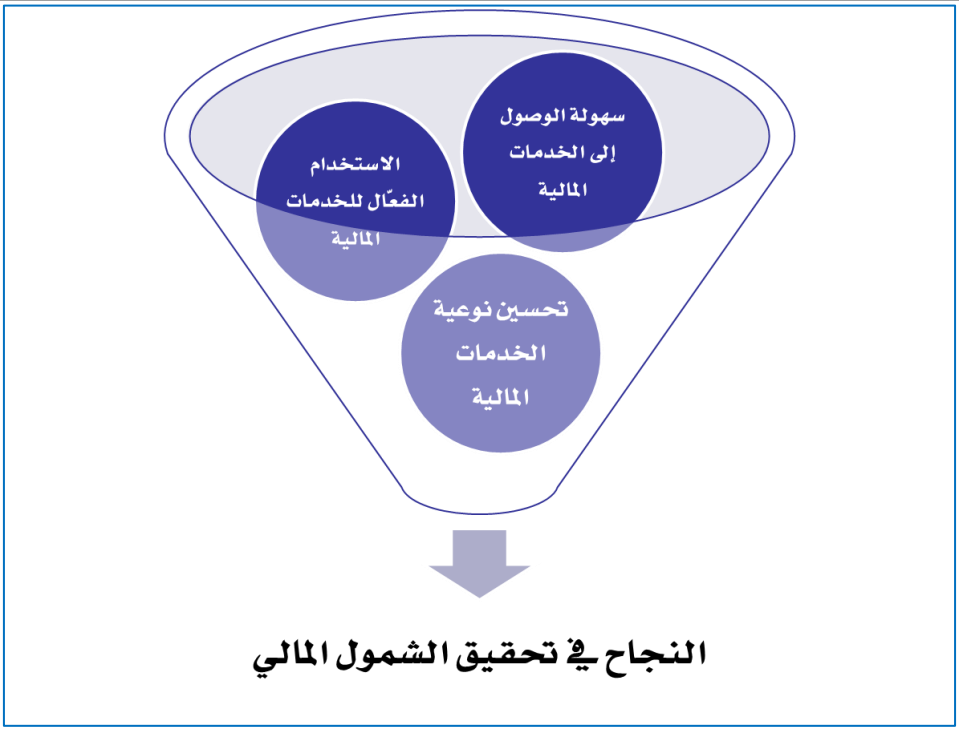

المصدر: (Malaysia International Islamic Financial Centre, 15 July 2015, p. 2)

4. أهمية الشمول المالي والمصرفي الإسلامي

1.4 أهمية الشمول المالي في السياسات الاقتصادية

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية والمصرفية سينعكس إيجاباً على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حدٍّ سواء، وسوف يُسْهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، يمكن تلخيص أهمية الشمول المالي في السياسات الاقتصادية بالمحاور الرئيسة التالية (معهد الدراسات المصرفية، 2016، الصفحات 2-3) (صندوق النقد العربي، 2012، الصفحات 207-208) (برنيه، 2012، الصفحات 3-5):

1.1.4 تعزيز جهود التنمية الاقتصادية

توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي في أسواق العمل. كما يُسْهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المشروعات الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

2.1.4 تعزيز استقرار النظام المالي

إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيُسْهم في تعزيز استقرار النظام المالي؛ حيث إن

مزيداً من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوّع من محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية مع تقليل التركّز الائتماني فيها بما يحدّ من المخاطر النظامية، بما يخدم قضايا الاستقرار المالي. كما يعزّز هذا التّنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول؛ حيث إن الاقتصادات ذات الشمول المالي المرتفع هي أقلّ عرضة لحدوث التقلّبات السياسية.

3.1.4 تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والإسهام في بناء مجتمعاتهم

إن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزّز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصّة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصّدمات المرتبطة بالتغيّرات المالية. وفي المقابل؛ فإن حرمان فئات من المجتمع من التمويل والخدمات المالية، ينعكس سلباً على مستويات الفقر والاستقرار الاجتماعي. كما أن غياب مثل هذه الخدمات المالية، يدفع ببعض المتعاملين إلى استخدام مصادر غير رسمية وما قد يصاحبها من جرائم مالية وغياب للحماية للمستهلكين، وسيؤثّر ذلك في مصداقية وموثوقية الخدمات المالية.

4.1.4 تكنولوجيا النظام المالي

إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصّة فيما يتعلّق بالمدفوعات سيفيد كلّاً من المرسِل والمستقبِل والمؤسسات المالية التي تقدِّم هذه الخدمات؛ بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقلّ، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلِّقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن رقمنة المدفوعات المختلفة ستولّد فرصة لدخول المزيد من الأفراد ضمن مستخدمي النظام المالي الرسمي.

2.4 الآثار التطبيقية للشمول المالي والمصرفي

1.2.4 آثار الشمول المالي على مستوى الاقتصاد الجزئي

أظهرت الدراسات التجريبية (Barajas, Čihák, & Sahay, 2017, pp. 35-36) أن الشمول المالي والمصرفي يؤثّر في الأفراد والشركات، وهو ما يُطلق عليه الاقتصاديون **المستوى الجزئي**؛ وذلك على النّحو التالي:

–**آثار الشمول المالي بالنسبة للأفراد:** يستفيد الفقراء من خدمات الدّفع الأساسية، مثل: الحسابات الجارية وحسابات الادخار، وكذلك من خدمات التأمين. وتبيّن التجارب الميدانية أن تزويد الأفراد بإمكانية الوصول إلى حسابات الادخار من شأنه زيادة كل من الادخار والدّخل والاستهلاك والإنتاجية وتمكين المرأة والاستثمار في الأعمال التجارية والاستثمار في الرعاية الصحّية الوقائية. وهكذا، شهدت الاقتصادات الأكثر تقدُّماً على المستوى المالي انخفاضاً أسرع في عدم المساواة في الدّخل، ونسبة السكان الذين يعيشون بأقلّ من دولار واحد في اليوم.

الشكل 6: الشمول المالي وتخفيض أعداد الفقراء

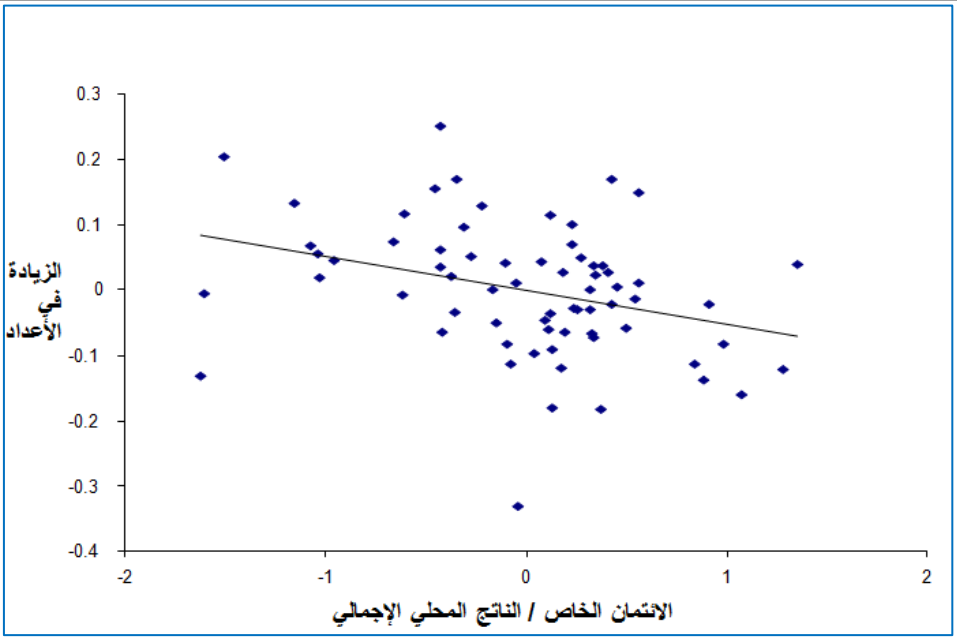

المصدر: راجع: (World Bank, 2008, p. 108) (Beck, Demirgüç-Kunt, & Levine, 2007, pp. 27-49)

–**آثار الشمول المالي بالنسبة للشركات**: تحسين فرص الحصول على الائتمان وغير ذلك من أنواع التمويل يساعد الشركات، وبخاصّة الصغيرة والجديدة التي تواجه في الغالب صعوبات في الحصول على التمويل المصرفي بسبب افتقارها لسمعة راسخة أو سجلّ أداء سابق أو ضمانات، وترتبط إمكانية حصولها على التمويلات الصغيرة بالابتكار وتوليد فرص العمل والنمو الاقتصادي. كذلك، فإن الشمول المالي يعزّز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوّع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات؛ ومن ثمّ تقنين القنوات غير الرسمية.

2.2.4 آثار الشمول المالي على مستوى الاقتصاد الكلي

أثبتت الدراسات التطبيقية (Sahay, et al., 2015a, pp. 16-19) أن الشمول المالي والمصرفي يؤثّر في الاقتصاد بأكمله، وهو ما يُطلق عليه **المستوى الكلي**؛ وذلك على النّحو التالي:

–**آثار الشمول المالي بالنسبة للنمو الاقتصادي**: تؤدّي زيادة فرص حصول الأفراد والشركات على الخدمات المالية إلى فوائد كبيرة للنمو الاقتصادي؛ حيث إن اقتصاداً يتّسم بمستوى وسيط من العمق المالي[8] *Financial Depth* يمكن أن يزيد نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي به على المدى الطويل بنسبة تتراوح من 3% إلى 5% من خلال تعزيز إمكانية وصول الأفراد إلى أجهزة الصرّاف الآلي أو حصول الشركات على التمويل. كما أن القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على مصادر خارجية لتمويل الاستثمار تنمو بسرعة أكبر في الاقتصادات التي تتّسم بقدر أكبر من الشمول المالي. ومع ذلك، تتناقص الفوائد الحدية للنمو مع

تزايد الشمول والعمق المالي. ويمكن للمستويات المرتفعة للغاية من الشمول المالي أن تضرّ بالنمو من خلال تشجيع سلوكات مثل: التمويل غير المسؤول من جانب المؤسسات المالية التي تقدِّم تمويلات دون النظر في المخاطر بالعناية الواجبة[9].

الشكل 7: العلاقة بين الوساطة المالية ونمو الناتج المحلي الإجمالي

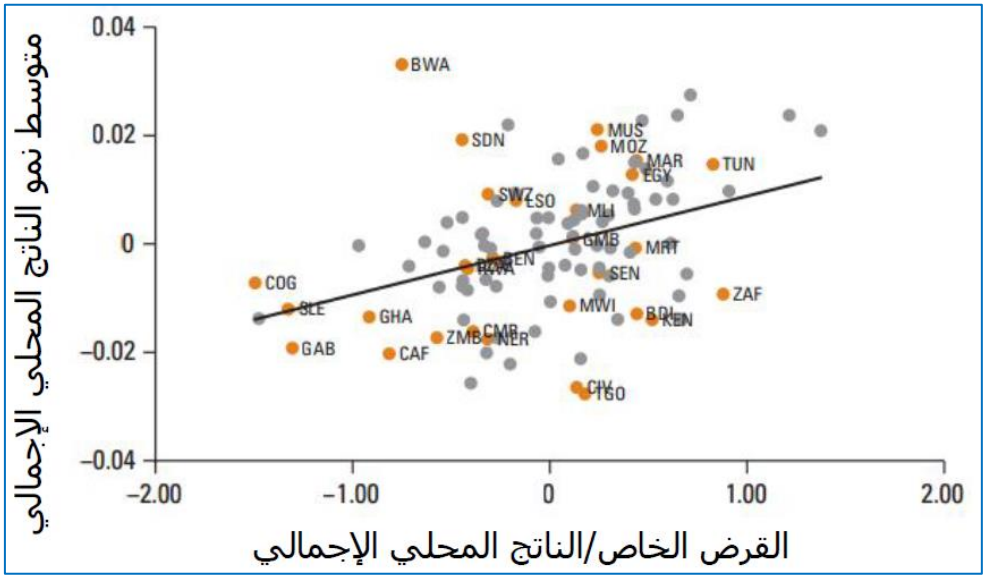

المصدر: (مجموعة البنك الدولي، سبتمبر 2015، صفحة 5).

–**آثار الشمول المالي بالنسبة للاستقرار المالي**: يؤثِّر الشمول المالي في الاستقرار المالي والمصرفي كما يلي:

- إن المخاطر التي تهدِّد الاستقرار المالي، تزيد عندما يتوسّع التمويل دون رقابة مصرفية مناسبة:
  - ففي الاقتصادات التي تتميّز بدرجة أضعف من الرقابة، هناك تعارض بين الشمول والاستقرار؛ فالاحتياطات الوقائية (رأس المال والأرباح) التي ينبغي على البنوك أن تحتفظ بها للوقاية من الصدمات المعاكسة يُسمح لها بالتآكل؛ نتيجة الإخفاق في إعطاء العناية اللّازمة للزيادة السريعة في التمويلات التي لا تُسدّد في الوقت المحدّد؛ بمعنى أنه يمكن للمزيد من الشمول أن يدفع إلى عدم الاستقرار المالي؛
  - وفي الاقتصادات التي تتميّز برقابة قوية، يتوافق الشمول المالي مع الاستقرار المالي؛ فزيادة فرص الحصول على التمويل تقترن بارتفاع احتياطات استيعاب خسائر البنوك.

الشكل 8: التوسُّع في إتاحة التمويل وجودة الرقابة المصرفية

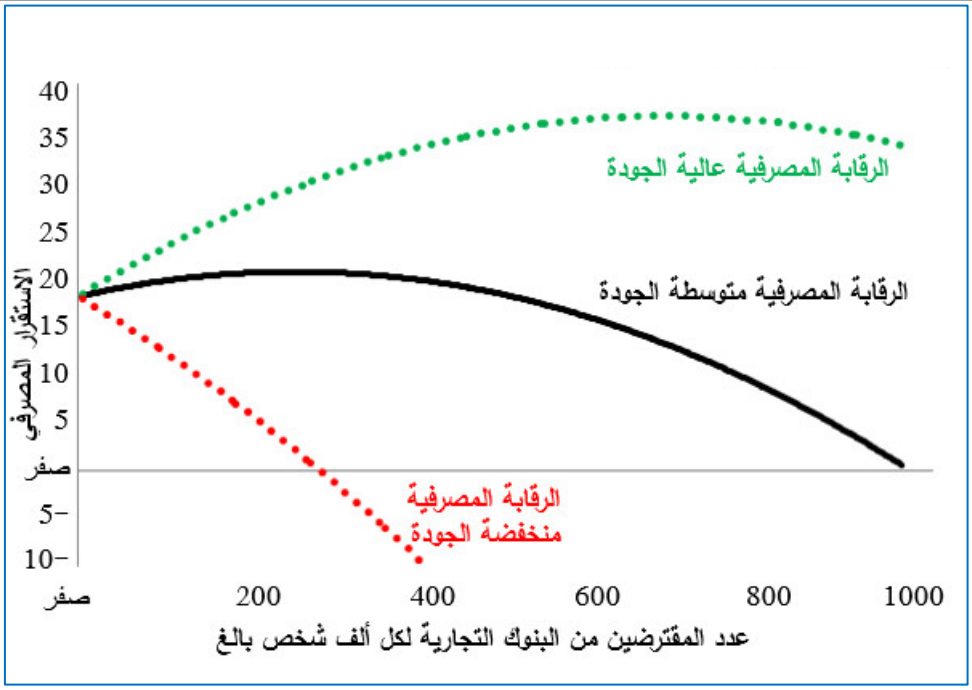

المصدر: راجع: (Sahay, et al., 2015a, p. 17) (Sahay, Cihak, N'Diaye, Barajas, & Mitra, September 15th, 2015b)

- يمكن للجهود المبذولة لتحسين سداد التمويلات أن تتعارض أيضاً مع الشمول المالي؛ حيث إن فرض قيود على النسبة التي يجوز للمتموّلين دفعها من دخلهم للحدّ من المخاطر على الاستقرار المالي والاقتصادي الناجمة عن تقلّبات دورات الأعمال؛ سوف يحدّ أيضاً من إمكانية الحصول على التمويل؛
- زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية الأخرى بخلاف التمويل مثل: حسابات الدّفع والادخار لا تضرّ بالاستقرار المالي، وذلك عن طريق استخدام أجهزة الصرّاف الآلي، وفروع البنوك، والهواتف الذكية. كما أن زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات التأمين لا تضرّ بالاستقرار المالي، وإن كانت البحوث عن التأمين محدودة؛
- زيادة حصّة النساء اللّاتي لديهن حسابات مصرفية تساعد على تعزيز النمو دون المساس بالاستقرار المالي، وذلك في جزء منه من خلال تعزيز التنوّع في قاعدة المودعين.

3.4 الإطار المتكامل للشمول المالي والمصرفي

يهتمّ الإطار المتكامل بالعلاقات التبادلية بين الأهداف الأربعة للسياسات (*I-SIP*): الشمول المالي من جهة؛ والاستقرار المالي والنزاهة المالية وحماية المستهلك المالية من جهة أخرى، وتتمثّل تلك الروابط *I-SIP Framework* في الآتي (صندوق النقد العربي، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مؤسسة التعاون الدولي الألماني، البنك الدولي، 1-11 ديسمبر 2013) (صندوق النقد العربي، 2015أ) (خليل، 2015، صفحة 8):

1.3.4 الاستقرار المالي *Financial Stability*

هناك 3 طرق على الأقلّ يمكن من خلالها أن يعمل الشمول المالي على دعم المزيد من الاستقرار في النظام المالي:

–سوف يؤدي توافر قاعدة ودائع متنوّعة ومستقرة في نظام مالي يتّسم بالشمول إلى زيادة استقرار النظام المالي[10]؛

–سوف يؤدي توافر نظام مالي يتّسم بالشمول إلى الحدّ من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي؛

–يتمتّع أيّ نظام مالي يتّسم بالشمول بإمكانية تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو عنصر أساسي من عناصر الاستقرار المالي.

2.3.4 النزاهة المالية *Financial Integrity*

تُقاس نزاهة وسلامة النظام المالي ليس فقط بإجراءات وتدابير فردية من قِبل الاقتصادات للحفاظ عليه؛ ولكن بمجموعة من المعايير الدولية المصمّمة للسيطرة على إساءة استخدام النظام المالي العالمي وفق المنهج القائم على المخاطر *Risk-Based Approach*، دون لجوء المؤسسات المالية والمصرفية إلى سياسة تجنُّب المخاطر *De-Risking* نتيجة فتح الحسابات وتحويل الأموال.

أصدرت مجموعة العمل المالي *FATF* توصيات بشأن مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، وإدراكاً بأن الاستبعاد المالي يزيد من مخاطر غسل الأموال وتمويل المنظّمات الإجرامية قام فريق العمل المالي بتسهيل الأمر على واضعي السياسات لتعزيز الشمول المالي، مع تطبيق اللّوائح والتّدابير التي تستهدف منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى، ومن بين هذه التّدابير مراجعة وتنقيح "توصياته الأربعين" كي تتضمّن تعريفات للمعاملات "منخفضة المخاطر" و"الأقلّ مخاطرة".

3.3.4 حماية المستهلك المالي *Financial Consumer Protection*

يتعيَّن ضمان تحقيق الشمول على نحوٍ مسؤول؛ وذلك من خلال توفير تدابير فعّالة لحماية المستهلك تأخذ في الاعتبار التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقراً. وتتمّ الحماية من خلال تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدّلات العائد السّنوي والغرامات وتوضيح الفرق بين أصل التمويل والعائد. وأظهرت أبحاث البنك الدولي أن وجود هيئة متكاملة يُعدّ النموذج الأبرز على مستوى العالم لتنظيم حماية المستهلك المالي.

الجدول 5: ارتباط الشمول المالي بالأهداف الثلاثة (نظرية I–SIP)

الشمول المالي	الاستقرار المالي
• لا يمكن تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي؛ • لا يمكن استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من	• على جانب الالتزامات: يتميّز القطاع المالي الشامل بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوّعاً؛ • على جانب الأصول: تشكِّل خسائر محفظة التمويلات

المجتمع والقطاع الاقتصادي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية.	الصغيرة مخاطر نظامية أقلّ من الخسائر المحقّقة من التمويلات الكبيرة.
النزاهة المالية	**الحماية المالية للمستهلك**
• يُعتبر الاستبعاد المالي من أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ • تعزّز النزاهة المالية الثقة في المؤسسات المالية والنظام ككل؛ ومن ثمّ تشجّع الانضمام للقطاع المالي.	• يزيد الشمول المالي من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك؛ وذلك نظراً لأن معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتّعون بقدرٍ كافٍ من الحماية؛ • يؤدي غياب حماية مالية مناسبة للعملاء إلى حصولهم على خدمات مالية ما بين زيادة المديونيات، وارتفاع أسعار العائد المبالغ فيه؛ ومن ثمّ فقدان المدخرات أو الأصول المرهونة.

4.3.4 مصفوفة الارتباط الثنائي بين أهداف *I-SIP*

يمكن دراسة فاعلية الارتباط الثنائي بين الشمول المالي وكل من العناصر الثلاثة الأخرى (الاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك). ويظهر ذلك بوضوح باستخدام مصفوفة يتمّ من خلالها إدراج الشمول المالي على المحور الأفقي وإدراج كل عنصر من العناصر الأخرى على حدة على المحور الرأسي.

ويوضِّح الشكل اللّاحق الارتباط الثنائي بين الشمول المالي على المحور الأفقي والاستقرار المالي على المحور الرأسي، وتعكس تلك المصفوفة مختلف التوليفات الممكنة لتقييم الارتباط الثنائي فيما بين الشمول المالي والاستقرار المالي، والتي قد ينتج عنها إما ارتباط سلبي (أي المُفاضلة *Tradeoff*؛ حيث يحول تحقيق هدف واحد دون تحقيق الهدف الأخر)، أو ارتباط محايد (بلا تأثير) أو ارتباط إيجابي (أي التآزر *Synergy*؛ حيث يدعم تحقيق هدف واحد تحقيق الهدف الأخر).

الشكل 9: مصفوفة الحالات الممكنة للارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي

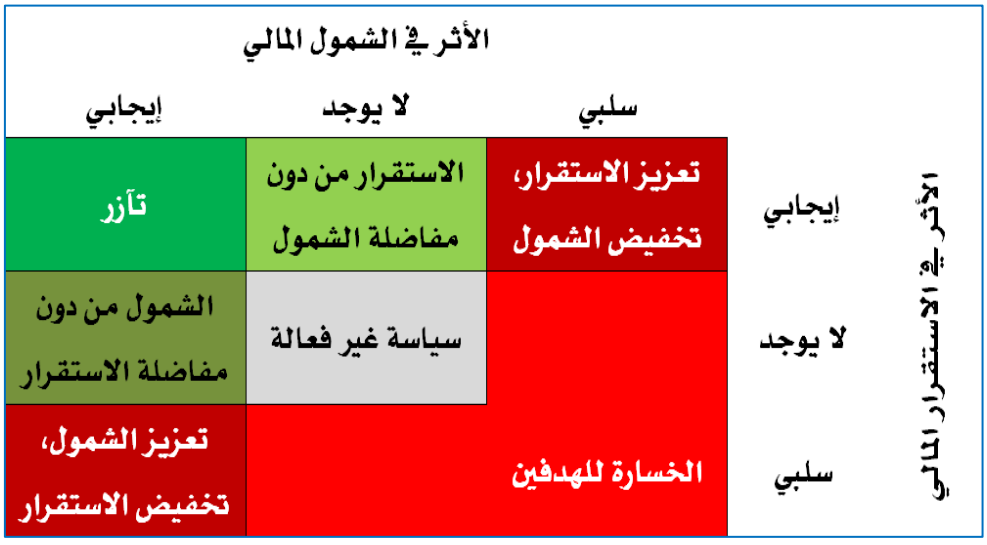

المصدر: (Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI), October 29, 2012, p. 5)

تشير نتائج هذه المصفوفة إلى التحدّيات التي تواجه صانعي السياسة الاقتصادية والمالية؛ حيث يصعب توقُّع كل النتائج المحتملة لسياسة جديدة تشمل علاقات معقّدة، ويُعتبر تحديد وتقييم المخاطر والفوائد المحتملة هي الخطوة الأولى التي يقوم بها صانعو السياسة لفهم وإدراك أهمية المفاضلات أو التآزر بين أهداف *I-SIP* من أجل تحسين الارتباط بين الشمول المالي وأهدافه الثلاثة الأخرى.

في جميع الأحوال لا يتمّ السّعي إلى تحقيق أهداف *I-SIP* لذاتها؛ وإنما لتحقيق أهداف وطنية أوسع نطاقاً، مثل: توليد فرص العمل، والحدّ من الفقر، والحدّ من عدم المساواة، وزيادة النمو الاقتصادي.

5. الخاتمة

1.5 نتائج البحث

في ختام دراستنا التّحليلية لأبعاد الشمول المالي والمصرفي الإسلامي ومؤشّراته وآثاره؛ تأكّدت لنا نتائج مُهمّة نستعرضها فيما يلي:

–يتّسم مفهوم الشمول المالي والمصرفي بتعدُّد أبعاده واشتماله على عناصر محدّدة هي: (1) الوصول *Access* إلى مصادر الخدمات المالية الرسمية، (2) واستخدامها *Usage* بطريقة فعّالة ومسؤولة، (3) بصورة تلائم احتياجات الفئات المستهدفة *Quality*؛ (4) بهدف تعزيز الرفاهية المالية *Welfare*؛

–يعالج الشمول المالي والمصرفي مشكلة "الاستبعاد المالي الإجباري" *Involuntary Exclusion* لقطاعات الأعمال وشرائح المجتمع التي لا تتاح لها إمكانية الحصول على الخدمات المالية بسبب عدم توافرها أو عدم القدرة على تحمُّل أعباء تلك الخدمات (التكلفة، المستندات المطلوبة، بُعد المسافة، الثقافة المالية، المعتقدات الدينية...)؛ بهدف توسيع المشاركة في القطاع المالي الرسمي *Formal Sector*؛

–أصبح الشمول المالي والمصرفي محور اهتمام صانعي السياسات المالية والاقتصادية بعد الأزمة المالية العالمية 2007-2009؛ على الرغم من سبق المختصّين في شؤون الجغرافيا الاقتصادية لدراسة الاستبعاد المالي، وكونه مفهوماً مألوفاً في المالية الإسلامية؛ من خلال عقود تقاسم المخاطر المتأصِّلة في التمويل الإسلامي وآليات إعادة التوزيع المصاحبة لها مثل: الزكاة والصدقة والقرض الحسن والوقف؛ بهدف تعزيز وتسهيل فرص الحصول على التمويل المطلوب؛

–يتمّ قياس الشمول المالي والمصرفي من خلال مؤشرات تقيس مدى إتاحة الخدمات المالية التي تمثِّل جانب العرض (يمكن جمع بياناته من التقارير التي تقدِّمها المؤسسات المالية لصندوق النقد الدولي *IMF FAS*)، وتقيس مدى استخدامها وجودتها المتمثِّلة في جانب الطّلب (يمكن جمع بياناته من وجهة نظر المستهلك المالي في مسوحات البنك الدولي *Global Findex*)؛ بهدف تشخيص حجم الفجوة بين جانبي العرض والطّلب لبناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي والمصرفي؛

–ضَعف مستويات الشمول المالي والمصرفي له دلالات سلبية وخطيرة على: كفاءة السياسات الاقتصادية والمالية في توزيع الموارد وتكافؤ الفرص، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة، واحتمالية حدوث التقلُّبات السياسية، وحجم الجرائم المالية والمعاملات المصرفية المشبوهة، ومدى توافر الوعي الادخاري والاستثماري لدى المستهلك المالي؛

–توجد علاقة طردية بين مستوى الشمول المالي من جهة، ومستويات: النمو الاقتصادي والاستقرار المالي (في ظل رقابة مصرفية عالية الجودة) من جهة أخرى. وتوجد علاقة عكسية بين مستوى الشمول المالي من جهة، ومستويات: الفقر الاجتماعي والاستقرار المالي (في ظل رقابة مصرفية منخفضة الجودة) من جهة أخرى؛

–ينتج عن العلاقة الثنائية بين الشمول المالي وكلّ من الأهداف الثلاثة الأخرى (الاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك) إما ارتباط سلبي (أي المفاضلة *Tradeoff*؛ حيث يحول تحقيق هدف واحد دون تحقيق الهدف الأخر)، أو ارتباط محايد (بلا تأثير) أو ارتباط إيجابي (أي التآزر *Synergy*؛ حيث يدعم تحقيق هدف واحد تحقيق الهدف الأخر)؛

–تحقيق الشمول المالي والمصرفي ليس هدفاً في حدّ ذاته؛ بل وسيلة للتمكين المالي للعملاء المستهلكين ذوي الاحتياجات المادية أو المجموعات الضعيفة *Vulnerable Groups* (أصحاب الدخول الضعيفة، المسنّين، ذوي الاحتياجات الخاصّة، العاطلين عن العمل، المهاجرين، الشباب، النساء، المشروعات الصغيرة والمتوسطة)؛ حيث يؤدي ذلك إلى مكافحة الفقر وتحقيق نموّ أكثر شمولية؛

–تحقيق الارتباط الأمثل بين السياسات الأربع *I-SIP* ليس هدفاً في حدّ ذاته؛ بل وسيلة لتحقيق أهداف وطنية أوسع نطاقاً، مثل: توليد فرص العمل، وتحسين توزيع الدّخل، وتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية.

2.5 اقتراحات البحث

يمكن اقتراح ستّ ركائز أساسية لسدّ الفجوات في مدى تعميم الخدمات والمنتجات المالية من ناحية دعم العرض وتمكين الطّلب، والارتقاء بمؤشّرات ومعدّلات الشمول المالي والمصرفي؛ نبرزها في الجوانب التالية:

–جانب التنظيم (مراقبي الخدمات المالية):

- ضرورة وضع قضايا الشمول المالي والمصرفي في مقدِّمة أولويات السياسات الاقتصادية والمالية، والعمل على تطوير القوانين والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية؛
- أهمية تطوير خبرات وتجارب صانعي السياسات الاقتصادية وواضعي المعايير الدولية بالمفاضلات أو التآزر بين أهداف *I-SIP*، من خلال تحقيق المواءمة بين الشمول المالي *(I)* والاستقرار المالي *(S)* ونزاهة

العمليات المالية *(أ)* والحماية المالية للعملاء *(ب)*؛ ومن ثمّ زيادة عدد مستخدمي الخدمات المالية والمصرفية الرسمية.

-جانب العرض (مقدِّمي الخدمات المالية):

- ضرورة تحفيز التّنافس بين المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، من خلال العمل على توسُّع تغطيتها وتنوّع منتجاتها والاهتمام بجودتها وإدارة مخاطرها لاستقطاب أكبر عدد من عملاء الشمول المالي والمصرفي؛ ومن ثمّ تحجيم المعاملات غير الرسمية وتجنُّب العمليات المشبوهة؛
- أهمية تطوير معارف ومهارات موظّفي المؤسسات المالية والمصرفية، من خلال تسعير سليم لمنتجات الشمول المالي الذي يتمّ تطبيقه كالتزام اجتماعي وفي إطار تنافسي وسلوك مهني مسؤول؛ ومن ثمّ زيادة فرص النّفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية.

-جانب الطّلب (مستخدمي الخدمات المالية):

- ضرورة تعليم وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية الحاليين والمحتملين، من خلال تعزيز معرفتهم بالحقوق والالتزامات المترتّبة عليهم، واطِّلاعهم على المزايا والمخاطر المحيطة باستخدام المنتجات المالية؛ ومن ثمّ حماية حقوق العملاء لدى البنوك والمؤسسات المالية؛
- أهمية تطوير قدرات ووعي الفئات المستهدفة من المجتمع وتمكينهم من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية والمصرفية، من خلال اتِّخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم المختلفة؛ ومن ثمّ تحسين الرفاه المالي الخاصّ بهم.

6. قائمة المصادروالمراجع

المراجع باللغة العربية

1. أحمد فؤاد خليل. (2015). آليات الشمول المالي: نحو الوصول للخدمات المالية. *مجلة الدراسات المالية والمصرفية* (23 (3))، صفحة 8.

2. إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية. (أكتوبر, 2015). الشمول المالي في العالم العربي. *مجلة اتحاد المصارف العربية*، صفحة 24.

3. صندوق النقد العربي. (2012). *التقرير الاقتصادي العربي الموحّد*. أبو ظبي: الدائرة الاقتصادية والفنية.

4. صندوق النقد العربي. (2015أ). *العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي*. أبو ظبي: فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

5. صندوق النقد العربي. (2015ب). *متطلّبات تبنّي إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية*. أبو ظبي: فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

6. صندوق النقد العربي، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مؤسسة التعاون الدولي الألماني، البنك الدولي. (1-11 ديسمبر 2013). الاشتمال، الاستقرار، النزاهة، حماية المستهلك. *المنتدى العربي الخامس للسياسات*. أبو ظبي.

7. عبد المحسن ميرغني عبدالله. (مارس, 2014). دور نقاط البيع في نشر ثقافة الشمول المالي بالتركيز على ولاية البحر الأحمر. *مجلة المصرفي*((71))، صفحة 18.

8. عصام محمد علي الليثي. (2015). محو الأمية المالية: كخيار لتحقيق الشمول المالي. *المنتدى المصرفي الثامن والتسعون* (الصفحات 6-8). السودان: مركز البحوث والنشر والاستشارات، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية.

9. كمال الدين إلياس. (2015). مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه. *مجلة الدراسات المالية والمصرفية*(23 (3))، الصفحات 12-13.

10. ماجد محمود محمد أبودية. (2016). *دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني*. غزة: جامعة الأزهر.

11. مجدي الأمين نورين. (سبتمبر, 2015). الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول. *مجلة المصرفي*((77))، صفحة 8.

12. مَجمَع اللغة العربية. (2004). *المعجم الوسيط* (المجلد ط4). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

13. مجموعة البنك الدولي. (سبتمبر 2015). *الإدماج المالي في تونس لذوي الدخل المحدود والمؤسسات متناهية الصغر: لمحة عامة*.

14. محمد يسر برنيه. (2012). *توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية*. أبو ظبي: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي.

15. معهد الدراسات المصرفية. (فبراير, 2016). الشمول المالي. *نشرة إضاءات مالية ومصرفية*((7))، الصفحات 2-3.

المراجع باللغة الأجنبية

16. (AFI), Alliance for Financial Inclusion. (February 2010). *Financial inclusion measurement for regulators: Survey design and implementation.* Alliance for Financial Inclusion (AFI).

17. Arab Monetary Fund. (2017). *The Role of Arab Monetary Fund in Achieving Sustainable Development Goals 2030.* Abu Dhabi.

18. Barajas, A., Čihák, M., & Sahay, R. (2017, March). A Broader Reach: When more people and more firms have access to financial services, the whole society can benefit. *Finance & Development*(54 (1)), p. 35.

19. Basel Committee on Banking Supervision. (January 2015). *Range of practice in the regulation and supervision of institutions relevant to financial inclusion*. Bank for International Settlements.

20. Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2007, March). Finance, inequality and the poor. *Journal of Economic Growth*(12 (1)), pp. 27-49.

21. CGAP. (2018). *Global Bodies and Financial Inclusion*. Retrieved from cgap.org: http://www.cgap.org/topics/global-bodies-and-financial-inclusion

22. Demirguc-Kunt, A., & Klapper, L. (2012). *Measuring Financial Inclusion: The Global Findex Database*. Washington DC: World Bank.

23. Financial Action Task Force. (February 2013). *Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Measures and Financial Inclusion*. FATF Guidance, Paris.

24. Financial Stability Board, IMF and World Bank. (20 October 2011). *Financial Stability Issues in Emerging Market and Developing Economies.*

25. Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI). (2016a). *G20 Financial Inclusion Indicators.*

26. Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI). (March 2015). *G20 Financial Inclusion Action Plan Progress Report 2010-2014.*

27. Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI). (March 2016). *Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion: The Evolving Landscape.*

28. Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI). (October 29, 2012). Financial Inclusion - A Pathway to Financial Stability? Understanding the Linkages. *Issues Paper Presented at GPFI 1st Annual Conference on Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion: Promoting Financial Inclusion through Proportionate Standards and Guidance*, (p. 5). Basel.

29. GPFI and CGAP. (October 2011). *Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the Poor: Toward Proportionate Standards and Guidance.* A White Paper Prepared by CGAP on Behalf of the G-20's Global Partnership for Financial Inclusion.

30. International Association of Deposit Insurers (IADI). (June 2013). *Financial Inclusion and Deposit Insurance.* Research Paper, Basel.

31. Islamic Financial Services Board. (2015). Islamic Finance for Asia: Development, Prospects, and Inclusive Growth. Asian Development Bank & Islamic Financial Services Board.

32. KFH Research Limited. (2014). *Concept of Financial Inclusion.* Kuwait: Kuwait Finance House.

33. Leyshon, A., French, S., & Signoretta, P. (2008, October). Financial Exclusion and the Geography of Bank and Building Society Branch Closure in Britain. *Transactions of the Institute of British Geographers*(33 (4)), pp. 447–465.

34. Malaysia International Islamic Financial Centre. (15 July 2015). *Enhancing Financial Inclusion through Islamic Finance.* Malaysia: Bank Negara.

35. Malaysia International Islamic Financial Centre. (16 July 2014). *Insights Global Financial Inclusion: Islamic Finance Meets the Challenge.* Malaysia: Bank Negara.

36. Nielsen, K. B. (2014, January 10). *10 Useful Data Sources for Measuring Financial Inclusion*. Retrieved from cgap.org: http://www.cgap.org/blog/10-useful-data-sources-measuring-financial-inclusion

37. OECD/INFE. (2013). *Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD/INFE Survey Across Countries and by Gender.* Paris: Financial Literacy & Education Russia Trust Fund.

38. Pollard, J. S. (1996, February). Banking at the margins: A geography of financial exclusion in Los Angeles. *Environment and Planning A*, pp. 1209-1232.

39. Rao, N. D. (2010, October - December). Financial Inclusion - Banker's Perspective. *The Journal of Indian Institute of Banking & Finance*, p. 21.

40. Sahay, R., Cihak, M., N'Diaye, P., Barajas, A., & Mitra, S. (September 15th, 2015b). *The More the Merrier? What Happens When More People Use Financial Services.* IMFBlog.

41. Sahay, R., Čihák, M., N'Diaye, P., Barajas, A., Mitra, S., Kyobe, A., . . . Yousefi, S. (2015a, September). *Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals?*IMF Staff Discussion Notes.

42. Sarma, M. (June 2008). *Index of Financial Inclusion.* Indian Council for Research on International Economic Relations.

43. United Nations. (2003). *Monterrey Consensus of the International Conference on Financing for Development.* New York.

44. World Bank. (2008). *Finance for All? Policies and Pitfalls in Expanding Access.* Washington DC: World Bank.

45. World Bank. (2013). *Rethinking the Role of the State in Finance.* Global Financial Development Report, Washington DC.

46. World Bank and Islamic Development Bank Group. (2017). *Global Report on Islamic Finance: Islamic Finance - A Catalyst for Shared Prosperity?*Washington DC: World Bank, Islamic Development Bank Group,.

الإحالات

[1] سيستخدم الباحث مصطلح الشمول المالي؛ نظراً لاعتماده من قِبل الهيئات المالية والمصرفية العربية، مثل: صندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية.

[2] *The Consultative Group to Assist the Poor.*

[3] تمثّل الشراكة العالمية للشمول المالي *(GPFI)* المنبر الرئيس لتنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين *(G20)* بشأن الشمول المالي، ويتكوّن من 3 مجموعات عمل: مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي *(AFI)*، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء *(CGAP)*، ومؤسسة التمويل الدولية *(IFC)*.

[4] هناك العديد من المؤشِّرات البديلة لقياس كل بُعد من الأبعاد الأربعة في المصفوفة، وذلك بحسب توافر البيانات لدى الدول، وهي تُستخدم كمؤشِّرات بديلة أو مكمِّلة لبعضها بعضاً، لاسيما وأن النّظم المالية للدول متباينة بشكل كبير من

حيث الشكل والحجم فيما يتعلّق بالأبعاد الأربعة في المصفوفة. من جانبٍ آخر، وفي سياق التطوّر السريع لاقتصادات الدول، فقد أصبحت الخدمات التي تقدِّمها الأسواق المالية تميل إلى أن تصبح أكثر أهمية من تلك التي توفِّرها البنوك.

[5] أصبحت مصادر بيانات الشمول المالي في السنوات الأخيرة أكثر ثراءً، كما صارت أكثر تعقيداً في تصفُّحها في الوقت نفسه؛ لدرجة أنه لا يوجد أفضل مصدر منفرد للبيانات عن الشمول المالي. فعلى جانب الطّلب، هناك العديد من المصادر: المؤشر العالمي للشمول المالي *Findex*؛ والعديد من الاستقصاءات على المستوى القطري مثل: فينسكوب *Finscope*، وفين أكسس *FinAccess*، واستقصاء تتبع الشمول المالي *FITS*، واستقصاءات التصورات بشأن الشمول المالي *FII*... وبالمثل، فقد زاد عدد مصادر البيانات على جانب العرض وزاد عمقها فشملت تركيزاً أكبر على البيانات المحلية وضمّت المزيد من المؤشّرات، مثل: استقصاء إمكانية الحصول على التمويل *FAS*، استقصاء الاتحاد العالمي للاتصالات المتنقلة لاعتماد الأموال المتنقلة، استقصاء البنك الدولي لنظم المدفوعات العالمية، الخرائط الجغرافية المكانية، موقع *Fspmaps.com*...

[6] GDP: *Gross Domestic Product*.

ومن النِّسب الأخرى للعمق المالي التسهيلات الائتمانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث تستهدف السلطات الإشرافية زيادة التمويل المحلي من خلال تخفيض التوظيفات الخارجية للبنوك، وتطوير نظم الائتمان والنّظم الرقابية الأخرى التي تعزِّز من قدرة البنوك على اتِّخاذ قراراتها الائتمانية، وتشجيعها على منح المزيد من التمويل المحلي من أجل تعميق العلاقة بين القطاع المصرفي ومختلف القطاعات الأخرى.

[7] يتمّ حساب قيمة المؤشر وفقاً لمنهجية صندوق النقد الدولي كما يلي: عدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف بالغ = (عدد الفروع المصرفية + عدد البنوك) × 100.000/عدد السكان البالغين "15 سنة فما فوق".

[8] المبلغ المالي الكلي الذي يمكن للمؤسسات المالية تعبئته.

[9] بعض الجهات التنظيمية والعاملين في هذا المجال يستخدمون عبارة "اعرَف عميلك" *KYC* من وقت لآخر بدلاً من العناية الواجبة (الفحص النّافي للجهالة) للعملاء. ومؤخّراً تمّ تطوير "اعرَف عميل عميلك"؛ أي أن المؤسسات المالية والمصرفية باتت مهتمّة بمعرفة نشاط عملاء العملاء.

[10] تبيّن أبحاث البنك الدولي أن زيادة قدرها 10% في نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية؛ قد يؤدي إلى تخفيف أو الحدّ من معدّلات سحب الودائع بنحو 3% إلى 8%.